٧٠ مريضاً «عصبياً» يراجع مشفى حماة يومياً

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد الدكتور سليم خلوف المدير العام للهيئة العامة لمشفى حماة الوطني أن المشفى استجر عدة أجهزة جديدة ووضعها بالخدمة لتطوير عمله وتقديم أفضل الخدمات الطبية للمواطنين وتخفيف الأعباء المادية عنهم في حال توجههم إلى المشافي الخاصة لتلقي العلاج ذاته، ومن أهمها:

جهاز فاكو عيني حديث لإجراء العمليات العينية (الساد) ودون قطب جراحية، بقيمة ٣٦ مليون ل.س، إضافة إلى خمسة مونيتورات للعناية القلبية العامة بقيمة ١٥ مليون ل.س، وجهاز اختبار جهد قلبي جديد من النوع الجيد، وتم وضعه في الخدمة منذ نحو شهر واحد تقريباً، وهو مقدّم من وزارة الصحة، وحالياً قيد الإنجاز والإدخال أجهزة سحب مفرزات وأجهزة تنظير قعر عيني... كل ذلك يصب في مصلحة المواطن، لأنه من يستفيد منها.

ومنذ فترة ليست بالبعيدة تم إحداث قسم عمليات عصبية وعظمية جديد في المشفى ويستقبل المرضى من مختلف مناطق المحافظة وغيرها من المحافظات القريبة ويجري عمليات جراحية معقدة تكلف ملايين الليرات السورية في القطاع الخاص.

الدكتور وردان المير تامر رئيس شعبة الجراحة العصبية قال عن واقع العمل في الشعبة وقسم العمليات الجديد: لقد تم إحداث قسم عمليات عصبية وعظمية في المشفى، بما يتواكب مع التقدم العلمي والعصري، وفيه أجهزة متطورة لإجراء عمليات لم نكن نستطيع إجراءها من قبل (ورم دماغي وديسك رقبي...) وفّرت على المرضى أموالاً كثيرة، هذا عدا مشقة السفر إلى دمشق.

أما شعبة الجراحة العصبية فتستقبل يومياً أكثر من ٧٠ مريضاً مراجعاً للمواطنين المدنيين والعسكريين، وكمنامة يتم يومياً تحضير نحو ٥ مرضى بين تشخيص وإجراء عمليات، حيث تم رفد الشعبة بأجهزة متطورة، إضافة إلى وجود قسم عناية مشدّدة لمرضى حالاتهم خطرة، وهم بحاجة إلى أجهزة تنفس صناعي.

عبد القادر: المنصب تكليف وليست تشريفاً

| القنيطرة- خالد خالد

اعتبر محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أنه عندما يقوم كل مسؤول بواجبه على أكمل وجه بدءاً من رأس الهرم وانتهاء بأصغر مسؤول فلن نجد أي مواطن يشتكي والرضا والقبول عن الخدمات هي السمة الغالبة.

وقال محافظ القنيطرة خلال لقائه مديري المديريات والدوائر: إن المنصب تكليف وليس تشريفاً وشتان ما بين التشريف والتكليف فالوظيفة ليست مزايا سيارة وسكرتيرة وإنما تقديم الخدمة الأفضل لأبناء القنيطرة وأينما وجدوا، لافتاً إلى أننا نعيش في حالة حرب ولذلك علينا النهوض بالواقع الخدمي وبحيث يرتقي إلى انتصارات الجيش السوري على امتداد ساحة الوطن.

ولفت عبد القادر إلى أن توجيهات الرئيس خلال لقائه المحافظين خطة عمل مستقبلة وتنفيذها يقع على عاتق كل واحد منا وهذا يتطلب زيادة التواصل مع المواطن الذي يعد البوصلة لأي عمل، إضافة إلى ضرورة التزام العاملين على رأس عملهم وهو واجب وطني وأخلاقي وليس أداء وظيفياً، مطالباً بضرورة الإسراع في إنجاز معاملات المواطنين والابتعاد عن الروتين وحسن استقبال المواطنين والمراجعين وفتح الأبواب أمامهم لأنه مهما قدمنا من خدمات نبقى مقصرين أمام أبناء القنيطرة المتشبثين بأرضهم ومتمسكين ببيوتهم رغم قذائف الحقد والمدافع التي تستهدفهم بشكل دائم.

وأكد محافظ القنيطرة أن هموم المواطن كثيرة نتيجة تعرضهم للإرهاب العالمي طوال السنوات الخمس الماضية، إضافة إلى تضرر البنى التحتية من مدارس ومشاف وشبكة كهرباء وغيرها الكثير، وأمام ذلك علينا تعويض المواطن بتقديم أفضل الخدمات وإعطاء الأولوية لعوائل وأسر الشهداء واستقبالهم في مكتب المدير حصراً فلولا دماء الشهداء لما بقي أحد في مكانه وموقعه الحالي.

وطالب عبد القادر بضرورة القضاء على الفساد بجميع أشكاله ومن كان مفسداً فعليه أن يرتدع ويصحو، وكذلك ضبط الإنفاق ومكافحة الهدر في المديريات والحفاظ على المال العام والعمل على إعادة الألق للمحافظة والاندفاع الذاتي للمديرين وتطوير الأداء في العمل ووضع خطط إستراتيجية وممكنة التنفيذ وتجاوز السلبيات والأهم عدم وضع عثرات أمام تقديم الخدمة الأمثل والأفضل لأبناء القنيطرة لأنها واجب على من قبل تحمل المسؤولية، منوهاً بأنه سيقوم بجولات ميدانية على المديريات للوقوف على واقعها ومدى التزام المدير بتنفيذ التوجيهات وتخديم المراجعين.

واختتم محافظ القنيطرة بالتأكيد على إيلاء المصالحة الوطنية الأهمية القصوى وتفعيلها من خلال التواصل مع الوجهاء وفعاليات المجتمع المحلي للعمل على إعادة المغرر بهم إلى جادة الصواب وحضن الوطن والاستفادة من مرسوم العفو الذي تم تمديده بمكرمة من سيد الوطن لاستفادة أكبر عدد ممكن من المسلحين منه.

٤٢ مليار ل.س ديون فلاحي الحسكة

| الحسكة - دحام السلطان

لم يستبشر فلاحو الحسكة للموسم الزراعي المقبل خيراً إلى الآن! وهم الذين كانوا يعوّلون كثيراً في طلب الحصول على تحقيق معياري العدالة والإنصاف نحوهم، ويمنّون النفس في أن تكون الحلول الجذرية المركزية في طريقها إليهم مسرعة قبل البدء بموعد الحرث والبذار اللذين آن أوانهما، في وضع حد لموضوع الديون المترتبة بذمتهم تجاه المصارف الزراعية التي وصل رقمها إلى ٤٢ مليار ليرة سورية، ١٢ ملياراً منها على القطاع التعاوني وباقي المبالغ عليهم، وبالتالي فإن التأجيل أو تبييض الصفحة لم يشمل إلا أحلام أولئك الفلاحين المغلوب على أمرهم فقط، ولم يتجرأ حتى مجرّد التفكير بموضوع الديون في ظل هذه السنوات التي أرخت بظلالها على الزراعة وما يرافقها من احتياجات كالبذور والأسمدة وغياب التيار الكهربائي عن المشاريع الزراعية وفقدان الظروف الأمنية الملائمة والهجرة القسرية لليد العاملة من الأرياف وسوى ذلك من ظروف قاهرة ومنغّصات أخرى، وبالتالي فإن كل تلك النداءات والاستجداءات والمذكّرات الخطية وغير الخطية التي طارت من المسؤولين وأهل الشأن وأصحاب الكلمة من المختصين وغير المختصين في الحسكة باتجاه أهل الحل والربط (فوق) لم تكن سوى صيحة في واد!

وخلال الأيام القليلة الماضية استبشر فلاحو الحسكة خيراً بعد قدوم اللجنة المصرفية المركزية مؤخراً التي زارت المصارف في سياق عملها الاعتيادي للاطلاع على واقع الفروع التي تعمل ضمن نطاق عملها وخارج نطاق عملها، والتي تألفت من معاون مدير عام المصارف الزراعية ومدير الحسابات والمدير المالي والمدير الإداري في الإدارة العامة، وكان الغرض من الزيارة أو هامش الغرض إن صح التعبير دراسة موضوع تمويل الفلاحين من دون قيد أو شرط بغض النظر عن المديونية، وذلك لأجل ربط الفلاح بأرضه وبظروف تناسب ظروفه لكونه غير قادر على الاستمرار مع الفلاحة والزراعة بتمويل ذاتي.

علماً أن مدير المصرف الزراعي بالحسكة خضر الحسو، قد بيّن أنه لا جديد في موضوع تمويل الفلاحين بخلاف التعاميم والتعليمات السابقة، وأن التمويل محصور ببذار القمح فقط بنوعيه القاسي والطري لعدم توافر الأسمدة الكيماوية، ويشمل التمويل المتعامل مع المصرف البريء الذمة الملتزم بما نصّ عليهما القانونان رقم /٥/ ورقم /١١/، بعد دفع مبلغ حسن النية بنسبة ٥ ٪ من مجموع حجم الدين، مشيراً إلى أن المصرف الزراعي على مستوى المحافظة كان قد صرف نحو ٣٨ مليار ليرة سورية عن الموسم الزراعي الشتوي السابق، وهذا الرقم المالي أعلى من رقم مال الموسم الزراعي الشتوي ما قبل السابق الذي وصل إلى ٢٠ مليار ليرة سورية، مؤكداً أن نسبة استيفاء أو تحصيل الديون ضعيفة جداً ولم تصل الـ١٠ ٪ من حجم الديون المترتّبة على الفلاحين.

وأشار الحسو إلى أن أمور وإجراءات التمويل جاهزة لدى المصرف منذ بداية موعدها المقرر في الأول من شهر آب الماضي وستستمر حتى نهاية شهر شباط القادم، علماً أنه ولتاريخه لم يراجع المصرف أي متعامل بالنسبة للتمويل، مبيناً أن المصرف ينتظر التراخيص النظامية التي ستأتيه من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي المشروطة ببراءة الذمة، وقد رصد نحو ١٣٠ ألف طن بذار قمح بنوعيه القاسي والطري للتمويل حسب تقديرات مديرية الزراعة الأولية قياساً بالمواسم الزراعية السابقة في حال تم تمويل جميع الفلاحين بغض النظر عن المديونية.

يُشار إلى أن عدد فروع المصارف الزراعية بالحسكة ١٧ مصرفاً، يعمل ١٠ منها ضمن نطاق عملها والباقي خارج نطاق العمل الجغرافي للمصرف نتيجة للظروف الأمنية.

خفض نسبة استخراج الدقيق حسّن رغيف الخبز في درعا

| درعا- الوطن

بدأ فرع الشركة العامة للمخابز بدرعا أمس بإنتاج الخبز عبر مخابزه العاملة في كل من مدن درعا وإزرع والصنمين بالدقيق التمويني المنتج حسب نسبة الاستخراج الجديدة والبالغة من القمح ٨٠٪ بدلاً من النسبة السابقة البالغة ٩٥٪ أي ما خفض نسبة النخالة الموجودة في الدقيق من ٥ إلى ٢٠٪، وقد أوضح مدير الفرع محمد القرفان أن ذلك انعكس إيجاباً على جودة الرغيف من حيث اللون الذي أصبح أكثر بياضاً ومرغوباً فيه بشكل أكبر ويتمتع بديمومة أكبر في المنازل، وأشار إلى أن عمليات صيانة سقف مخبز درعا الأول بالتعاون مع كنيسة درعا بدأت لأن السقف حالياً قديم وبالٍ من التوتياء وأثناء فصل الشتاء تتسرب منه مياه الأمطار وتربك سير العمل، كما ستجري أعمال صيانة داخل صالة الإنتاج من تلبيس سيراميك ودهان لجدرانها ما يسهم في تحسين مستوى النظافة وفاعلية أعمالها، لافتاً إلى أن إنتاج مخابز الفرع الآلية منذ بداية العام الجاري ولغاية شهر تشرين الأول الفائت بلغ ١٣٤٥٧ طناً بنسبة تنفيذ ١٤٩,٥٪ من الإنتاج المخطط البالغ ٩ آلاف طن خبز، وهناك إمكانية لتغطية أي زيادة في الطلب على مادة الخبز، علماً أنه يتبع للفرع ١٠ مخابز آلية تحتوي على ١٢ خطاً إنتاجياً موزعة في مدن وبلدات المحافظة منها ٦ مخابز متوقفة عن العمل بسبب وجودها في المناطق الساخنة وهي: (العباسين في درعا البلد ونوى وطفس وجاسم والشجرة وبصرى) بينما مخبز غزالة متوقف لعدم تحقيق الريعية الإنتاجية والعامل حالياً ٤ خطوط في مخابز كل من الصنمين وإزرع ودرعا الأول.

تجدر الإشارة إلى أنه لدى لقاء «الوطن» لعدد من المواطنين عند منافذ بيع مخبز درعا الأول تبين مدى ارتياحهم لتحسن جودة الرغيف بعد أن كان يخرج بلون أسمر غامق ويصعب مضغه لجفافه بعد يوم من شرائه.

تجار الحرام في السويداء

| السويداء-عبير صيموعة

ظاهرة جديدة غزت أسواقنا وشوارعنا وباتت واقعا يفرض نفسه وهي أسواق الأدوات المستعملة الكهربائية والأثاث المنزلي وصولاً إلى الإلكترونيات، مع الإشارة إلى أن المسروقات أو الأدوات المستعملة كما يحلو للبعض أن يسميها أصبح لها محال في جميع أنحاء المحافظة وأصبحت تجارة مهمة خلال الأزمة السورية، ويمكن للمراقب في الأحياء الحيوية في السويداء أن يرى البضائع تفد إلى السوق تحملها سيارات الشحن من أماكن مجهولة وفي كلّ يوم أشكال وألوان جديدة متشابهة وغير متشابهة، فأحياناً أطقم صالونات وغرف نوم وأحياناً غسالات أو طاولات أو كهربائيات، وما يثير الدهشة أن المسروقات المعروضة للبيع واضحة علناً في جميع الأماكن العامة وبسعر منخفض عن سعر السوق وحتى من دون السؤال (كيف وصلت إلى هنا)، وبين مؤيد لتلك الأسواق وبين معارض لها أكد البعض أنه لا يمكن الشراء منها وخاصة أن مصدرها مجهول، كما أن الكثيرين منهم لا يريد حتى السؤال من أين تأتي إلا أنه ورغم وجود الكثير من الآراء الرافضة لهذه السوق ولوجودها إلا أنها تشهد إقبال قسم من الناس عليها، والمبرر أن أسعار البضائع الجديدة باتت خارج القدرة الشرائية للمواطن العادي ما يدفعه للتفكير بشراء البضائع المستعمَلة.

معظم تجار هذه المصلحة رفضوا التحدث عن مصادر البضاعة ومنهم من أوضح أن أصحابها اضطروا لبيعها بأسعار زهيدة طلباً للهجرة خارج البلد، ومنهم من أشار إلى شرائها من سوق الأدوات المستعملة من دمشق وأنه دفع ثمنها وفق فواتير نظامية وتبقى النتيجة هنا أنها مرغوبة.

وعند سؤال إحدى الجهات المعنية في المحافظة عن مصدر تلك البضائع أكدت أنه لا يمكن إدخال أي شاحنة إلى المحافظة إن لم يكن صاحب البضاعة يمتلك فواتير نظامية فيها (طبعا على أساس أن من يقوم بالسرقة والتعفيش عاجز عن تحرير فواتير نظامية إن اقتضى الأمر ذلك)، مع إشارتها إلى أنه جرى إدخال الأثاث المنزلي من العائلات الوافدة إلى المحافظة سواء من أبناء المحافظة ممن أقاموا خارجها أو أبناء المحافظات الأخرى، مع التأكيد أنه لا يمكن إدخال أي عفش لأي عائلة من دون تصريح وموافقة رسمية من مختار المنطقة التي قدمت منها تلك العائلات.

وأمام هذه التبريرات يشعر المواطن أن الدنيا (بألف خير) وأن جميع ما يتم طرحه في الأسواق نظامي، ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه إلى متى سيبقى الاستخفاف بعقول المواطنين ومتى ستكون هناك رقابة حقيقية على الأسواق وعلى مصادر البضائع التي انتشرت في جميع أنحاء المحافظة من دون حسيب أو رقيب؟ سؤال نضعه برسم الجهات المعنية والكل معني.

زيوت حماة إلى الهند

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد عبد المجيد قلفة المدير العام للشركة العامة لصناعة الزيوت بحماة تصدير ٣٥٧ طناً من مادة اللينت لدولة الهند الصديقة بقيمة ١٣٦ ألفاً و٤٤٧ يورو بما يعادل ٦٥ مليوناً و٨٨٠ ألف ليرة سورية.

وقال: إن قيمة مبيعات الشركة منذ بداية العام الحالي ولغاية نهاية الشهر التاسع بلغت ٩٠٤ ملايين و٧٠٣ آلاف ليرة، وكانت المبيعات ٦٦٨ طناً من زيت القطن بقيمة ٣٤٥ مليوناً و٦٧٤ ألف ليرة، و٤٤ طناً من الصابون بقيمة ١٠ ملايين و١٣٠ ألف ليرة.

إضافة إلى مبيعاتها من مادة اللينت لدولة الهند، كما باعت الشركة كل الكميات المنتجة من مادة الكسبة والبالغة ٥١٨٢ طناً بقيمة ٤٨٣ مليوناً و١٩ ألف ليرة إلى المؤسسة العامة للأعلاف.

وحققت خلال الأشهر التسعة الماضية أرباحا بقيمة ٢٠١ مليون ليرة عن مبيعاتها من زيت القطن والكسبة غير المقشورة والصابون.

كما أكد أن الورشات الفنية أنهت صيانة كهربائية وميكانيكية شاملة لمعامل الشركة قبل البدء بموسم عمليات عصر وتكرير بذور القطن، وشملت المعاصر والحلاقات ومكابس اللينت وأقسام التكرير والتعبئة والسيور الناقلة.

المحافظ لمرؤوسيه: محاسبة المقصرين وفتح الأبواب

| اللاذقية - نهى شيخ سليمان

تابع محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لليوم الثاني على التوالي لقاءاته مع الدوائر الرسمية الهادفة لنقل توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد إليهم المتعلقة بالعمل، والدقة في عمل الإدارة المحلية، حيث كان اللقاء الثاني مع مجلسي مدينتي اللاذقية وجبلة. حول هذا اللقاء وما تمحور عنه أوضح السالم لـ«الوطن» قائلاً: بعد اجتماعنا مع مديري الدوائر ومجلسي مدينتي القرداحة والحفة، تابعنا اليوم الاجتماع مع مجلسي مدينتي اللاذقية وجبلة، ومع كامل رؤساء الدوائر وأعضاء المكتب التنفيذي، لنقل التوجيهات التي تمخضت عن برنامج عمل للحكومة ولمحافظة اللاذقية، وما يتعلق بفرض هيبة القانون، وموضوع المخالفات سواء في البناء أو التعديات على الأملاك العامة أو على الطرق والسكك الحديدية، والحفاظ على الأملاك العامة، وعدم سماح التعدي عليها أو استباحتها من أي شخص كان مهما كانت صفته، مع التركيز على أولوية تطبيق القانون وهيبة الدولة في المحافظة، وهو ما نعمل عليه دائماً مع جميع الجهات المسؤولة.

رئيس مجلس مدينة اللاذقية المهندس صديق مطره جي أوضح أن الاجتماع كان يهدف لمتابعة التوجيهات التي أعقبت اجتماع السيد الرئيس مع المحافظين بحضور رئيس الحكومة، وخاصة موضوع المعالجة العامة بالنسبة للحدائق والأكشاك وإشغالات الأرصفة، وأن تتم معالجتها بشكل كامل، ومتابعتها على أتم وجه.

وأضاف: الأولوية ترك الأرصفة للمارة، وفرض هيبة القانون، ومحاسبة المقصرين، والتدقيق على الأبواب المفتوحة، وتقديم الخدمات للإخوة المواطنين بالسرعة المطلوبة، ناهيك عن الحفاظ على الأملاك العامة وتحقيق الإيرادات وتخفيض النفقات بشكل عام.

توقعات بارتفاع صفيحة الزيت لـ٣٠ ألف ليرة

زراعة اللاذقية: موسم الزيتون قاسٍ

| اللاذقية – عبير سمير محمود

يعاني مزارعو اللاذقية من موسم زيتون «قاس» مقارنة بالعام الماضي، حيث حسب توقعات مديرية الزراعة يوجد هذا العام (ثلث موسم) فقط مقارنة بالموسم الماضي، بما يسمى المعاومة أو تبادل الحمل في الزيتون وتعني أن الأشجار تحمل محصولاً وفيراً في عام، في حين تحمل محصولاً قليلاً جداً أو لا تحمل في العام الذي يليه، وهذا ما يسمي المعاومة أو تبادل الحمل، ما ينبئ بارتفاع أسعار الزيت والزيتون لهذا العام، حيث يباع اليوم كيلو الزيتون الأخضر في السوق بسعر يتراوح بين ٥٠٠ – ٩٠٠ ليرة، في حين وصل سعر صفيحة الزيت سعة ١٨ ليتراً إلى ٢٥ ألف ليرة سورية مع توقعات بارتفاعها حتى ٣٠ ألفاً لعدم وجود موسم كما يقول الفلاحون.

وبالعودة لمدير زراعة اللاذقية المهندس منذر خيربك، أكد أن هذه السنة قاسية في المعاومة نتيجة قلة الخدمات التي يقدمها الفلاح للأرض جراء غلاء مستلزمات الإنتاج الإضافة للعوامل المناخية التي مرت خلال فترة الإزهار والعقد وكانت سيئة للمحصول بشكل عام.

وأشار خيربك إلى أن كمية الإنتاج المتوقعة من محصول الزيتون لهذا العام تقدّر بنحو ٧٠ ألف طن بما يعادل ثلث موسم لا أكثر، حيث وصلت كمية الإنتاج في موسم ٢٠١٥ لـ٢٣٠ ألف طن وكانت تعد سنة حمل جيدة.

وأوضح مدير الزراعة إلى أن كمية التخليل ستكون قليلة بالنسبة للأعوام السابقة وذلك بسبب قلة الإنتاج وغلاء الأسعار في حين ستكون كمية العصر تساوي ثلث كمية الإنتاج بما يساوي ٢٢ ألف طن تقريباً.